بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
الحمد لله الذي جمل دينا برحمته . واتم علينا عظيم
نعمته والصلاة والسلام على افضل مبعوث بالشرع عنه
محمد وآله وصحبه وعترته وبعد فلما كان كتاب
شذور الذهب للعلامة استاذ المتاخرين جمال
الدين عبد الله بن هشام الانصاري مختصرا جامع
مبسوطات في العربية . وانموذجا لفصول
قواعد هذه الطلبة . وقد شرحه مصنفه رحمه
الله بشرح حل به مقاصده . وسهل به موارده .
غير ان في المتن جملا اخلا الشرح من ايضاحها
وفي خلال المتن او ضعها كان الشيخ رحمه الله
زادها بعضها بعد ان تم هذا الشرح وانتشر
وقري بعضها اما الا وضوحها او لغير ذلك
مما يفتقر الى الشرح جمعنا هذه المواضع على
الترتيب شارحا لها على طريقة التسهيل
والتقريب . متبركا بجليل كلامه متاسيا بجميل
نظامه وسميت ذلك شرح الصدور بشرح
زوائد الشذور وجعلني الله من خدمة العلما
العاملين وحشرني في زمرة المتقين انا
ووالدي واخواني وجميع المسلمين
قوله والفعل اما ماض وهو ما يقبل تا التانيث
الساكنة كقامت وقعدت ومنه نعم وبيس اقول
لم يتعرض في الشرح لبيس بل اقتصر على

ما يستدل على فعليته بتاء التانيث وعلى ان نعم
وبيس اسما فيما يقول الفرا الى اخره وذكر
هنا في دخول التا الى اخره الساكنة على
نعم ولم يذكر مثله في بيس ولذلك
كما ورد من حديث ابي هريرة رضي الله عنه
كان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني اعوذ
بك من الجوع فانه بيس الضجيع واعوذ
بك من الخيانة فانها بيست البطانة
اخرجه ابو داود باسناد صحيح وكانه لما
لم يكن بينهما فرق وقعا في خلافا للكوفي بالكلام
على احدهما عن الاخر في فعليته نعم وهم
البصريون والكسائي قايلة في بيس والقايل
باسميتها وهم الفرا واكثر الكوفيين قايل
باسميته بيس مستدلين بدخول الجار
عليها في نحو قولهم ما هي بنعم الولد
وقولهم نعم السير على بيس العير والاولون
يقدرون القول في نحو ذلك اي ما هي بمقول
فيها نعم على ان ابن عصفور قد قال لم يختلف
احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبيس
فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما للفاعل
هل الكلمة جملة على حاله وانه سمي به الممدوح
او المذموم محكيا انه جملة تابط شرا
فيكون مجموعه في الحالين اسما مجردا اذا هب

مجرور اما فعل نحو قوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يوخذ منها
واما اسم مفعول نحو قوله تعالى غير المغضوب
عليهم وهدانا الله ان جعلنا منهما في الاية الاولى
وعليكم في الثانية هو النائب عن الفاعل لما
اذا اقيم غير المصدر مقامه او غير ذلك فلا يكون
مثالا لما نحن فيه قوله فيما استوى فيه الفاعل
ونائبه من الاحكام وحذف عاملهما جوازا نحو زيد
لمن قال من قام او من ضرب ووجوبا في نحو اذا السماء
انشقت واذا الارض مدت اقول لم يتعرض
في الشرح بل ولا ذكر هنا اربعة احكام يشترك
فيها الفاعل والنائب ولم يذكر هذا المعظم
ثم ذكر خمسة احكام فزاد على ما ذكره من
العدد واحد والخمسة التي ذكرها في المتن
وزيادة هذا الذي نقلناه فيكون ستا او سبعا
والحاصل فيه ان الفاعل والنائب عن الفاعل
قد يحذف عاملهما لدلالة عليه وهذا
الحذف على ضربين جائز وواجب فالجائز
نحو زيد في جواب من قال من قام
ومن ضرب اي قام زيد وضرب زيد قال الاخفش
في جواب هل قام احد وهل ضرب احد لان جوابا
من قال الاولى فيه تقدير اسم اي الفاعل
زيد او نحو ذلك فلا يطابق الجواب السؤال لان
السؤال بجملة اسمية فيكون الجواب كذلك

وحينئذ

وحينئذ فلا يكون المذكور فاعلا واما الوجوب ففي
قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا الارض مدت لان ادوات
الشرط لا يليها الا الجمل الفعلية على الارجح وهو
مذهب سيبويه وقد ضعف ما نقل عنه غير ذلك
كما نقل عن السهيلي انه يجيز وقوع المبتدا بعدها على
رواية ونقل ابن الربيع عنه انه يجيز ذلك اذا كان
الخبر جملة فعلية وعلى انه يظهر من مذهب
سيبويه في باب الاشتغال قال ابن مالك في شرح التسهيل
لا يجيز سيبويه غير تقدير الفعل واجاز الاخفش
جعل المرفوع بعدها مبتدا سواء كان الخبر
اسما او فعلا ووافقه ابن مالك في التسهيل وقال في شرحه
وبقوله اقول مستدلا بقوله شعر اذا باهلي
تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع ولا حجة
فيه لان الفعل يقدر فيه من جنس عامل الظرف اي اذا وجد
او نحو ذلك وانما كان الحذف في هذا النوع واجبا لان
ما بعد الاسم مفسر للمحذوف على طريق البدل منه
فلم يجمع بينهما قوله ولا ارض ابقل ابقالها
ضرورة خلافا لابن جني اقول مذهب ابن كيسان
انه يجوز ترك التاء فيما اسند للضمير المونث
واستدل بقول عامر بن جوين الطائي فلا مزنة ودقت ودقها
ولا ارض ابقل ابقالها والجواب عنه كما قال المصنف

هذا ضرورة وقد استشفى الشيخ في الشرح
عن هذا البيت بقوله ان السماحة والمروة ضمنا البيت
بانه مثله في الاسناد لضمير المؤنث مع ترك
التاء بل ونحو المشهور عند ابن كيسان انه استدل
بالبيت الاول وقد انشده سيبويه على المسألة
وانشد الا على قول الشاعر فاما ترني ولي لمة
فان الحوادث اودى بها الخ بعضه فاما ترى لمتي
بدلت اي بدلت من السواد الى البياض وقال ابن كيسان
في البيت الاول كان يمكن الشاعر ان يقول فقلت
ابقالها باثبات التاء واسقاط الهمزة من ابقالها
ورد عليه بان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا
التحقيق وبان لنا ان هذا الشاعر يجيز
النقل والحذف قلت وفيه نظر وقد حكى الاعلم
في شرح ابيات سيبويه انه روي ابقلت بتخفيف
الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هناك دليل
على ان قايله يجيز النقل قال وعلى رواية تخفيف
الهمزة انما هو لتناوب الارض بالمكان فلا
ضرورة انتهى وهو جواب حسن لولا قوله ابقالها
بتا التانيث قوله في باب المبتدا الخ هو مجرد
عنه وهل من خالق غير الله اقول اشار في ذالك
الى ان المبتدا قد يكون فيه حرف زايد ولا يخرج

ذالك

ذالك في كونه مجردا عن العوامل اللفظية والتعبير
في الاية الكريمة هل هو خالق غير الله لو ابقيت
مثل ذالك جاز فيه الرفع نحو هل واحد ضربك
عندك وهذا يعلم ان قوله المجرد عن العوامل
اللفظية اراد غير الزايدة نعم كان ينبغي للمصنف
ان يذكر هذا المثال في النوع الثاني وهذا
الوصف الرافع لمكتفى به ويمثل في النوع
الاول بنحو بحسبك درهم وبقوله تعالى
ما لكم من اله غيره اذا لم يكن يعبد قوله
في مسوغ الابتداء بالنكرة وعليها ولعبد
خير مومن اقول الضمير في عليها يعود الى
التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها اليها
صح الابتداء بالنكرة في قوله تعالى ولعبد مومن
خير من مشرك وكذالك ولامة خير من مشركة — مومنة
لما في ذالك من التخصيص بالوصف هذا
ما ظهر لي من فايدة قوله وعليها ولم يتعرض
في الشرح لمعنى ذالك وهو محل نظر وانها مثل
بالاية فيبين ان الوصف فيها مقدر ثم ذكر
الوصف المقدر قوله في باب المنصوبات
في المفعول به ومنه ما اضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا
ووجوبا في مواضع منها وكل انسان الزمناه طايره في عنقه اقول

عامل المفعول به قد يحذف لدليل وهو معنى
قوله اضمر الخبر في تعبيره بهذا اللفظ تسامح
اذ لا يقال في اللغة الا في الضمائر اذا استترت
لا ما حذف وحذفه على ضربين جائز مثل
قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا
اي انزل خيرا واما الوجوب ففي مسائل كثيرة
ذكرها المصنف منها طائفة ولم يتعرض
في الشرح الا لهذه خاصة يعني المفعول في
باب الاشتغال نحو قوله تعالى وكل انسان
الزمناه طائره في عنقه اي الزمنا كل انسان
وانما وجب حذفه لانه قد فسر بالفعل
المتأخر على طريق البدل منه فلا يجمع
بينهما قوله والمنصوب باخص بعد ضمير
متكلم ويكون بال نحو نحن العرب اقرى الناس
ومضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث
وايا قيل معها ما يلزمها في الندا نحو انا افعل
كذا ايها الرجل وعلما قليلا نحو بك الله
نرجو الفضل شاذ من وجهين والمنصوب بالزم
او باتق تحذيرا او عطفا او كان ايا نحو
السلاح السلاح ونحو السيف والرمح ونحو

الاسد

الاسد الاسد ونحو ناقة الله وسقياها واياك من الاسد
والواقع في المثل او شبهه نحو الكلاب على البقر
وانته خيرا لك اقول هذه الصور كلها مما حذف
المفعول به فيها وجوبا ولم يتعرض لها في الشرح
لانه ذكرها بعد ذلك يعني المنصوب على الاختصاص
وفسره الشيخ بقوله والمنصوب باخص بعد ضمير
متكلم اشار الى انه لا يقع في اول الكلام بل لا
بد ان يسبقه ضمير متكلم نحن تارة يسبقه
الضمير فقط نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث
وتارة يسبقه جملة مشتملة على الضمير
نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها
العصابة والاكثر كون هذا الضمير متكلم
وقد يكون لمخاطب كقول بعضهم بك الله نرجو
الفضل ولكنه شاذ ثم ان الاسم المنصوب
على الاختصاص واما ان يكون معرفا بال نحو نحن
العرب اقرى الناس للضيف اي اخص العرب فنحن
مبتدأ واقرى خبره فصل بينهما بجملة
الاختصاص واما ان يكون مضافا نحو قوله
صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث
ما تركناه صدقة وهذا الجمع بيننا بلفظ
نحن معاشر الانبياء قال الحافظ غير موجود

نعم اخرجه النساي في سننه الكبرى من حديث عمر
بن الخطاب بلفظ انا معشر الانبياء لا نورث
ولا يقدح هذا في قول الخطابي الذهبي وغيره
ان هذا ليس في شي من الكتب السنن
قالوا وانما الذي في الصحيحين وغيرهما لا نورث
من غير تقدم شي لان النساي الكبير ليس معدودا
عندهم من الكتب الستة نعم في مسند احمد
من حديث ابي بكر رضي الله عنه سمعنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ان النبي لا رواه الترمذي
وقال حسن واما ان يكون المنصوب على
الاختصاص بعضه اي في المذكر واية في
المونث فيلزم فيهما ما يلزمهما اذا وقعا في
النداء من لزوم الضم ولزوم وصفه باسم مرفوع
محلى بالالف واللام نحو انا افعل كذا
ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة
ويفترقون المنصوب على الاختصاص علما نحن
بني الله نرجو الفضل وفيه حينئذ شذوذ
من وجهين احدهما ما قدمناه من كون ما قبل
المنصوب ضمير خطاب والثاني مجيء المنصوب
فيه على الاختصاص علما وكله منصوب
سواء كان مضافا او مفردا الا اي واية فانه يلزمهما

ما يجب

ما يجب لها في النداء من الضم والوصف بما فيه الالف واللام
كما مثلناه والله اعلم قوله ومنها المنصوب
بالزم اواتق والمقصود بذلك النصب على الاغراء
والتحذير فاما الاغراء فهو تنبيه المخاطب
على امر محمود ليفعله نحو الفلح والصلاة وما
اشبه ذلك والعامل المحذوف فيه الزم ونحوه
واما التحذير فهو تنبيه المخاطب على امر مكروه
ليجتنبه نحو قولك الشر والكذب والعامل فيه
اتق ونحوه والمنصوب على الاغراء اما مكررا او معطوفا
عليه او غيرهما فالاول نحو قوله اخاك اخاك
ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والثاني كقولك المراة والنجدة اي الزم المراة
والنجدة والثالث وهو ما ليس فيه عطف ولا تكرار
نحو الصلاة جامعة احضروا احضروا الصلاة او ائتوا
الصلاة وجامعة منصوب على الحال واما الاولان
فحذف العامل فيهما واجب لان التكرار والعطف
بمنزلة ذكر العامل واما الثالث فحذفه جائز
اذ لو قلت احضروا الصلاة جاز واما المنصوب
على التحذير فاما ان يكون بلفظ اياك
او لا فان لم يكن بلفظ اياك فالاغراء فيه
انقسامه الثلاثة فيجب حذف

عامله فيها اذا كان مكررا نحو الاسد الاسد او معطوفا
عليه كقوله تعالى ناقة الله وسقياها او يجوز
حينئذ لا عطف ولا تكرار كقولك الشر اي اتق الشر
قال الشاعر خل الطريق لمن يبني المنار به
وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر وان كان التحذير
بلفظ اياك فيحذف العامل واجب
مطلقا سواء كرر كقوله فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب او عطف عليه نحو
اياك والاسد اي احذر تلاقي نفسك والاسد الاسم
المنصوب هنا على الحقيقة انما هو المضاف
الى المضاف الى الضمير فلما حذف الاول ثم الثاني
وابقي الضمير وهو المضاف اليه اخيرا مقامه
انفصل الضمير فقلت اياك ولم يكن
فيه تكرار ولا عطف اياك من الاسد التقدير
عند الجمهور باعد نفسك من الاسد فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقيل
التقدير احذرك من الاسد ويتفرع على المذ
هبين ما اذا قلت اياك ان تفعل الاسد من غير
لفظ من فيمتنع على الاول ويجوز على الثاني
اما اذا قلت اياك ان تفعل كذا فانه
جاز على المذهبين لصلاحيته تقدير من

على

ومنها

ومنها ما هي من امثلة العرب او نحوها من المفعولات
فحذف فيه العامل لان العامل يمتنع ذكره لان الامثال
لا تغير وكذلك ما اشبهها مما جرى مجرى الامثال
قولهم الكلاب على البقر اي ارسل الكلاب على البقر
وقولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا او اهلا
وسهلا اي اصبت او وجدت على خلاف مظنون
في ذلك قولهم احشفا وسوء كيلة اتبيع ومثال
شبه المثل انته خيرا لك اي انته وأت خيرا لك
قوله سبحانه وتعالى انتهوا خيرا لكم وقال تعالى
آمنوا خيرا لكم قال الخليل وسيبويه انه
منصوب بفعل محذوف واجب الاضمار اي انتهوا
خيرا لكم فانه لما نهاهم عما امرهم بالانتهاء
عنه امرهم بالانتقال الى غيره مما فيه خير لهم
وقال الفراء انه نعت لمصدر محذوف اي آمنوا
ايمانا خيرا لكم ورد بانه يلزم ان يجوز من
الايمان ومن الانتهاء عن الكفر ما ليس بخير
واجيب بانه قد يمنع مفهوم الصفة والقول بان
الصفة للتاكيد وقال الكسائي وابو عبيدة هو منصوب
على انه خبر كان مضمرة تقديره يكن الايمان والانتهاء
خيرا لكم ورد بان كان لا تحذف باسمها ويبقى
خبرها الا فيما لا بد منه وفيه ضعف آخر وهو

ان يكن المعذرة حينئذ انما هي جواب شرط مقدر اي
وان تؤمنوا وان تنتهوا يكن خيرا لكم فلا يسوغ الاهمول
الجواب على ان في المسئلة خلافا في ان جواب الطلب
او النهي هل هو مجزوم بنفسه بشرطها او بنفس
الامر او بتضمنه معنى الشرط او بغير ذلك
ونقل مكي في الاية عن بعض الكوفيين واستبعده
ان خيرا منصوب على الحال ونقله ايضا ابو البقاء
من غير من غير ان يعزوه قوله في المفعول المطلق
وما بمعنى المصدر مثله الخ اقول ما بمعنى المصدر
مثله في الانتصاب على المفعول المطلق بمعنى ان الذي
ما اضيف الى المصدر من لفظه او بمعناه كقوله تعالى
ولا تميلوا كل الميل وتقول ضربته بعض الضرب
ومنه لفظ النكرة الدال عليه حيث افاد العموم
بوقوعه في سياق النفي وشبهه نحو ولا تضروه شيئا
وهل حسن زيد شيئا اي شيئا من الضر والحسن ومنه
ما دل على كمية المصدر من الاعداد نحو ضربته
ثلاث ضربات او ثلاثا قال الله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة هذا ما ذكره في الشذور وعلى وجه
التمثيل وما لم يذكره صفة المصدر نحو سرت
احسن السير قال الله تعالى واذكر ربك كثيرا
او ضمير المصدر نحو ضربته زيدا اي ضربت الضرب

قال تعالى ومن يكفر بعد منكم فاني اعذبه عذابا لا اعذبه
احدا من العالمين اي لا اعذب العذاب والاشارة اليه
كضربته ذلك الضرب وظننت ذلك الظن وهذا من امثلة
سيبويه ردا على من قيده بلزوم وصف اسم الاشارة
بالمصدر كما في المثال الاول ومنه ايضا المصدر
المراد بالمصدر ذلك العامل نحو قعدت جلوسا
واسم مصدر العامل ايضا نحو والله انبتكم من الارض نباتا
وتقول اغتسلت غسلا والالة نحو ضربته
سوطا واشباه ذلك قوله في المفعول له ويجوز فيه
ويجب في مفعول فقد شرط الجر باللام وثانيها
اقول اي اذا اجتمعت الشروط جاز ان لا ينتصب بل
نجره بلام التعليل وثانيها في افادة التعليل
لكن ان كان محلى بالالف واللام كثر جره بها نحو ضربت
ابني للتاديب ونصبه قليل نحو قوله
لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء
وان كان مجردا منهما ولم يكن مضافا استوى الامران
نحو الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله
ونحو وان منها لما يهبط من خشية الله وهو معنى
قوله او ثانيها فدخل في ذلك المضاف وكل حرف افاد التعليل
واما اذا فقد شرطا من شروطها المسئلة فانه
يجب جره بالحرف المذكور مطلقا نحو جئتك للسمن

وقد ذكر في الشرح امثلة منه. وقد ان الشروط كلها
نعم اهمل من الشروط في المتن والشرح ما ذكره ابن الخباز
وغيره من اشتراط كون المقترن به فيما كان الزمنة فلا
يجوز جمعتك قراءة العلم ولا قتلا للكافر وامره
على الكافي في توضيحه. قوله في باب المنصوبات
والنواسخ خبر كان واخواتها وخبر كاد واخواتها
ويجب كونه مضارعا موخرا عنها رافعا
لضمير اسمها. اقول لم يشرح الشيخ رحمه الله
كونه موخرا عنها رافعا لضمير اسمها فاما اشتراط
التاخير عنها فمقتضاه امتناع تقديم
الخبر على نفس الافعال وجواز توسطه فاما امتناع
التقديم فوضح بل تقول في طفق زيد يدعو
مثلا يدعو طفق زيد ولا في عسى زيد ان يخرج
ان يخرج عسى زيد وذلك لضعف الافعال وعدم
تصرف اكثرها واما جواز التوسط فمنعه ما لم
يكن من الاخبار المقترنة بان طفق يصليان الزيدان
وكاد يطيرون المنطلقون فاما المقترن بان
نحو عسى ان يقوم زيد فاجازه في المبرد والسيرافي
والفارسي ومنعه ابن عصفور وعلى هذا
فالفاعل في يقوم ضمير عايد على الاسم
وان كان متاخرا لفظه متقدم في الرتبة ومنعه

قوم

قوم منهم الشلوبين فلا يجيزون في المثال المذكور
ونحوه الا كون زيد فاعلا بيقوم ومجموع ان يقوم
زيد اسند تالية عسى وهي مستغنية عن
الخبر ويظهر اثر المذهبين في التانية والتانيث
والتثنية والجمع فتقول على المذهب الاول
عسى ان يقوم الزيدون وعسى ان يقمن الهندات
وعسى ان يخرجا الزيدان ونحو ذلك وعلى مذهب
الشلوبين ومن تبعه لا يلحق الفعل علامة
تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تانيث واما اشتراط
كونه رافعا لضمير اسمها فالاحتراز به عن رفعه
سببيه كما هو جائز في باب كان
فانك تقول كان زيد يقوم ابوه وهذا ممتنع في
باب كاد لان افعال المقاربة انما جاءت لتدل
على ان فاعلها قد تلبس بخبرها او شرع فيه
وما ورد مخالفا لذلك فشاذ نحو قوله وقد
جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب
السكر. فاوله ابن مالك على انه هو وكذلك
قال غيره ان المعنى انثقل ثوبي وقد اشار
الشيخ الى المسئلة فيما تقدم بقوله وربما
السببي بخبر مقتضاه انه جائز في عسى
على قلة من غير تاويل وصرح بذلك الكا

في توضيح الالفية فقال ويجوز في عسى خاصة
ان ترفع السببي كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ
جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد يروى برفع
جهده ونصبه وهذا ابعد اذ ذكر البيت السابق
وهو قوله اذا ما قتلنا وبيننا اخر وهو قوله
واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملا
عبه واجاب عنهما بان ثوبي واحجاره بدلان من
اسمي جعل وكاد وقوله في قوله وماذا عسى
الحجاج يبلغ جهده يجوز رفع جهده نشر
ونحن فاشارة الى ما سبق من ان فيه وجهين فالرفع من رواية
على الفاعلية والجهد عليه بفتح الجيم بمعنى
المشقة والغاية ومفعول يبلغ محذوف
اي يبلغ مني مطلقا وعلى رواية النصب يجوز ضم
الجيم بمعنى الوسع والطاقة اي يبلغ مني
ما في قدرته فيكون الجهد مفعول يبلغ قال ابن
الاثير في غريب الحديث وقيل الضم والفتح لغتان
في الوسع والطاقة واما بمعنى المشقة
فالفتح لا غير وقوله شذ وذا ان احدهما تجرد من
ان والغالب انما هو الاقتران نحو عسى ربكم ان يرحمكم
عسى الله ان ياتي بالفتح ولم يرد في القران الفعل
الا مقرونا بان على ان منعه سيبويه

خلافا للاكثر ان الفعل ليس خبرا والتالي
رفعه للسببي قوله وتخفف ذي والنون منها
فتلغى لكن وجوبا وان غالبا وتعملا مخففها
مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا
ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة
وكون الفعل منها دعائيا او جامدا او مفصولا جامدا
بتنفيس او نفي او شرط او قد او بقلب
لكان ما وجب لان الا ان الفعل بعدها اما
خبري مفصول بقد او لم خاصة اقول
لم يتعرض في الشرح لهذا الفصل جملة
لكنه ذكره بعده وهو فصل عقده للتخفيف
النون من الحروف التي اخرها نون مشددة.
مما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهي ان وان
ولكن وكان فخرج من ذلك لعل فلا تخفف
واما ليت فلا تشديد فيها قوله
فتلغى لكن اخره اشار الى حكمها بعد التخفيف
في الاعمال والاهمال وبدا منها بلكن
لقلة الكلام فيها ثم ان لان الكلام فيها اقل من
ان المفتوحة واخر الكلام ليتعدد الكلام فيها
على ان المفتوحة فيما وقع فيها فيه واما لكن
اذا خففت وجب الغاؤها فلا تعمل شيئا بل تكون

من الحروف العواطف كما سياتي واجاز يونس
والاخفش اعمالها قياسا بل حكى عن يونس
انه حكاه عن العرب قليل وهي رواية لا تعرف
واما ان المكسورة فلا تخفف الا عند البصريين
واذا خففت عندهم زال اختصاصها
بالاسما فتدخل على الجملة الاسمية
والفعلية والغالب حينئذ اهمالها نحو
ان زيد لقايم ويقل استعمالها باعمالها ولا يمتنع
فقد حكاه سيبويه والاخفش عن العرب
وحمل عليها قراءة نافع وان كلا لما ليوفينهم
واما الكوفيون فيمنعون اعمالها لانها اذا خففت
والمهملة عندهم نافية وحينئذ فلا تخفف
عندهم اصلا فقوله وتلزم معها مهملة
اللام التي اخره معناه انها اذا خففت ولم تعمل
فلها حالان احدهما ان الغالب الاتيان
بعدها باللام فارقة بينها وبين ان النافية
نحو ان زيد لقايم ومن غير الغالب ما اذا كان
هناك قرينة مفهومة نحو قوله
انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام
المعادن والثانية ان يكون بعدها نفي نحو
ان زيد لن يقوم واختلف في هذه اللام هل هي

لام ابتدا او لام اخرى اجتلبت للفرق ومذهب الاخفش
الصغير وجماعة الاول وهو ظاهر كلام سيبويه
واختاره ابن مالك والمصنف وذهب الفارسي
والشلوبين الى الثاني واختاره ابن ابي الربيع
قيل ويظهر اثر الخلاف في مسئلة جرت
بين ابن ابي العافية وابن الاخضر وهي ما في الحديث ابن
الصحيح في البخاري وغيره من حديث اسما
انكم تفتنون في قبوركم مثلا او قريبا
من فتنة الدجال فيقال ما علمك بهذا
الرجل فاما المومن او الموقن فيقول هو محمد
صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات والهدى
فاجبناه واتبعناه هو محمد ثلاثا فيقال
نم صالحا قد علمنا ان كنت لموقنا به الحديث
فمن جعلها لام الابتدا كسر ان في ان كنت
لموقنا وهو جواب ابن الاخضر ومن جعلها
لام اخرى فتح وهو جواب ابن ابي العافية
قلت ولقائل ان يقول اذا فتحنا ان بعد
تلتبس بان النافية فلا حاجة للام فان
اللهم الا ان يقال ان الاخر لم يجعلها
لام الابتدا بل يقول انها لام اجتلبت
للتاكيد مطلقا فان كان ثم التباس بان النافية

حصل العمر فيها والكانتا لمجرد التوكيد فيسهل
الامر والله اعلم الحكم اذا وليها جملة
فعلية فالغالب ان يكون فعلها ناسخا نحو
وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان
نظنك لمن الكاذبين وندر كونه غير
ناسخ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد وانه منه ان يكون غير
ناسخ وغير ماض نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه وبهذا قال ابن مالك انه يقاس على قوله
شلت يمينك وبه قال الاخفش والكوفيون
وبه قرا ابن مسعود ان لبثتم الا قليلا واما ان
المفتوحة فاذا خففت لم تلغ كما تلغى
المكسورة بل يكون عاملة لبقاء اختصاصها
بخلاف المكسورة الا انه يجب فيها امران احدهما
كون اسمها ضميرا مستترا لا يبرز الا ضرورة
كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني
طلاقك لم ابخل وانت صديق واذا كان اسمها
ضميرا مستترا فهل يلزم ان يكون ضمير الشان
او لا الاصح الثاني ولهذا قال سيبويه في قوله تعالى
ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا التقدير انك الثاني
ان خبرها لا بد ان يكون جملة فان كانت اسمية

جاز

جاز بلا شرط كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وان كانت فعلية اشترط ان يكون
فعلها دعائيا نحو قوله تعالى والخامسة ان غضب
الله عليها على قراءة من خفف وكسر ضاد غضب
او جامدا نحو وان ليس للانسان الا ما سعى
ونحو وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم
ومفصولا باحد امور احدها بحرف التنفيس نحو
علم ان سيكون منكم مرضى والثاني بحرف نفي
نحو علم ان لن تحصوه والثالث باداة شرط
نحو ان اذا سمعتم ايات الله والرابع بقد
نحو ونعلم ان قد صدقتنا والخامس بلو نحو
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب وانما
ذكرها الشيخ وان كانت داخلة في قوله او شرط
لانه قل من ذكرها من النحاة من المعربين فاراد
ان يصرح بها لفائدة النحو واما كان حذفها واجبا لان المفتوحة
فانه غالبا فيها ان يكون اسمها ضميرا مستترا
اما ضمير شان كقوله ووجه مشرق النحر كان
ثدياه حقان او غير ضمير الشان كقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
على رواية الرفع في ظبية وظاهر كلام الشيخ
ان حذفها جائز لانه جعل حذفها واجبا لا غالبا في كان

البصريون الى الاول والكسائي الى الثاني ووافقه
الفرا على خبر وجهنا عن خط الجمل الا انه قال هذه
الجملة صفة لموصوف محذوف اقيمت مقام
موصوفها اي وقتا ما بعدها انما نرفعه لو قلنا الممدوح
زيد قوله في تعريف الكلام مقصود اقول القصد
بهذا الخراج ما ينطق به النايم والساهي وبعض
الطيور فانه لا يسمى كلاما على ما اقتضاه كلام
ابن مالك في التسهيل وشرحه ولم يقيد بها
عما الشيخ في الكافية والالفية وغيرها وتبعه المصنف
على ما للفاكهي في توضيحه فقال ان الكلام عبارة عما
اجتمع فيه امران اللفظ والافادة وجرى على ذلك الفا
في شرح الملحة مع كثرة تقفيه لكلام ابو حيان
في الارتشاف وغيره وقال الاصح انه لا يشترط
قال بعض المحققين ولو سلمنا اشتراطه فهو خارج
من اشتراطهم الافادة فانها تتضمن القصد
فيكتفي بها قوله في الكلام وهو خبر وطلب وانشا
اقول جعل الشيخ رحمه الله عن هذا التقسيم
وضرب على قوله طلبا وكتب بخطه ما نصه كذا في
النسخة القديمة انه خبر وطلب وانشا وكتب قلنا
ذلك الفاضل تحا وموافقة لبعض النحويين ثم ابنا
الرجوع الى التحقيق اولى وان الطلب قسم الانشا
لان معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال فان معنى
بعنا واشتريت في الانشا كذلك انتهى ونرجح

بنحو

١٤

بنحو ذلك الفاكهي شرح الملحة فقال بعد ان قرر تقسيم الكلام
الى الثلاثة متبعا المتن ووجه الحصر بما ذكره في شرح
الشذور ما نصه وتقسيم الكلام الى خبر وطلب وانشا
مشهور وقال ابن مالك في كافيته طلب وخبر وليس بحسن
وقال المحققون خبر وانشا وهذا الصحيح ووجه
ان الكلام اما ان يكون لنسبته خارجية او لا الاول الخبر
والثاني الانشا ثم ذكر تقسيمات اخر لبعض
النحويين منبها على ان هذه التقسيمات المشهورة
وما هذا التقسيم هو الذي جرى عليه كثير
من المحققين وعلماء المعاني والبيان كالسكاكي
وصاحب الايضاح واتباعهما وتحرير هذه المسلة
لا يخلو من نظر وخفا ان شاء الله نعم ما نحن فيها
على وجه مختصر وان كان فيه طول بالنسبة الى ما نحن
بصدده ولكن سد ان الاحتياج الى ذلك حملت
على بسطه قليلا منه اما كون المقصود بشرح
مزيد الشذور منه وان كان بعض لبعضه لاكنه زيادة
في المعنى وذلك الى عدة تعاسر ان زيادة فاقول
تقسيمه الى الثلاثة الاقسام هو نصيه كلام
التسهيل وشرحه في باب الموصول حيث
قال في تعريف الموصول وجملة صريحة او مؤولة
غير طلبية ولا انشائية وجرى على ذلك
المصنف في توضيحه في الكلام على الصلة
حيث قال وشرطها ان تكون خبرية لا انشائية

وهو ما صرح به الزمخشري في المفصل في انه يجوز
اعمالها والغاؤها لكن الجمهور على انها لا تعمل
واول بعضهم كلام الزمخشري بان مراده بالالغاء
انها تعمل في ضمير الشان وفيه نظر لان الاغلب
في خبرها ان يكون جملة وقد يكون مفردا كقوله
كان وريديه رشاء خلب وقوله كان ظبيه على رواية
الرفع كما سبق اي كانها فحذف الاسم ويروى
بالنصب على حذف الخبر اي كان هنا ظبيه
ويروى بالخفض على ان زائدة والاصل كظبية وقوله
الا ان الفعل بعدها اما خبر في معناه ان كان
وان وافقتا ان فيما سبق الا انها تخالفها في
هذين الوجهين احدهما اسمها اذا كان جملة
فعلية فلا يكون دعاء بل خبرية في ايما
الثاني ان الفاصل هنا ليس الا واحد الامرين
احدهما لم نحو قوله تعالى كان لم تغن بالامس
وثانيهما قد نحو قوله لا يهولنك اصطلا
لظى الحرب فمحذورها كان قد الما
قوله في نواصب الفعل المضارع في تقدير ان بعد
ثلاثة من حروف الجر اللام التعليلية مع المجرد من
لا نحو ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم اقول
ثم يتعرض في الشرح لتنفية اللام التعليلية

مجرد

مجرد الفعل الداخلة من لا من لكي فتقدير ان بعد اللام في غير
الوصفين المذكورين في المتن وهما التعليلية والجحودية
تقدير ان بعد لكي
هما بعد لام العاقبة واللام الموكدة واما تنفية اللام
التعليلية بلفظ الكف فالمراد انه اذا اقترن مدخول لام التعليل
بلا تعين الاظهار ولا يجوز الحذف نحو جئتك لئلا تغضب
قال تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب واما ما زاده من لام العاقبة
والموكدة فهو على طريقه من اثباتها وغاير بينهما
وبين لام التعليل وهي لام كي واما من الحاق خلفها في لام كي
فهو مستغن به عن اثباتها لام العاقبة الاخفش والكوفيون
وتبعهم ابن مالك في التسهيل وجمهور البصريين يردون ما
اوهم ذلك الى لام كي وكذلك المختار في لام الموكدة انها
راجعة الى لام كي و[illegible] اذ قال ابن العرب تجعل لام كي في موضع
ان في اردت وامرت ونحوهما قوله في الاضافة بمعنى من نحو خاتم
حديد ويجوز فيه نصب الثاني واتباعها الاول اقول اذا كانت
الاضافة على معنى من نحو خاتم حديد وباب ساج وجبة خز
جاز في الكل الاضافة وجهان اخران احدهما نصب الجزء الثاني
مع تنوين الاول فيقول عندي خاتم حديدا ونصبه حينئذ عند المبرد
وجمع على التمييز واختاره في التسهيل وقال سيبويه نصبه على الحال
وقد ذكر المصنف المسالة في باب التمييز وشرحها هناك مقتصرا
على التمييز لانه الراجح عند المتاخرين وكانه استغنى بذلك
عن شرحها هنا والوجه الثاني ان يجعله اما صفة بتاويله بمشتق
اي خاتم مصوغ من حديد واما بدلا او بيانا وكان المصنف استغنى
عن وجه هذا الوجه ايضا بقوله في الشرح ان ضابطه الذي بمعنى من

شرح

صلاحيته للاخبار عنه نحو هذا احد ثم حديد فان مقصود الاخبار
المعنوي وهو حمله عليه نعتا كان او خبرا او نحو ذلك فليس
الامثال فانك اذا اعربت هذا مبتدا كان الخبر خاتم وحديد اما
صفة او بدلا او بيانا ولا يصح ان يكون خاتم نعتا لهذا لا عطف
بيان لان شرطه المطابقة تعريفا وتنكيرا ولا على البدلية
صلاحية حلوله محله لانه يكون المبتدا نكرة بلا مسوغ
اللهم الا ان يقال كونه بدلا من المعرفة يكفي في ذلك في تسويغ
الابتدا به لحصول الفايدة ولكن لم يف بشروطه فليتامل فان قيل
الشيخ في متن الشذور انما مثل بقوله خاتم حديد
فكيف تصور الاتباع قلنا مراده اذا تركب مع العطف
مع ما يصير به كلاما سواء وقع فاعلا او مبتدا او خبرا فان قيل
فما الراجح من هذه الاوجه الثلاثة قلنا المصرح به في التسهيل
وغيره ان الراجح الاضافة قوله في اعمال المصدر وشرطه ان لا
يصغر ولا يحد نحو ضربة وضربتين وضربات اقول اما اشتراط
عدم التصغير فلانه انما عمل حملا على الفعل والتصغير
يبعده عنه ولهذا اشترطوا ان لا ينعت قبل تمام عمله لانه
اولى بالمنع من التصغير لان التصغير انما هو وصف في المعنى
وعللوا مسالة الوصف بعلة اخرى وهي ان معمول المصدر
مع المصدر بمنزلة الصلة مع الموصول واما كونه يعمل مضافا
ومعربا بال مع كونها من خصايص الاسما فلذلك معان اخرى
مبسوطة في المطولات واما اشتراط كونه غير محدود
فلان الفعل لما كان يصدق على القليل والكثير كان المصدر محمولا
عليه روعي فيه ذلك ان لا يبعد عن قاعدة الفعل

بالتحديد

١٣٣

بالتحديد او تثنية او جمع نعم ابن مالك لا يختار اشتراط عدم
التثنية وان وافق على اشتراط كونه غير محدود بالتاء فصرح
في اخر شرح التسهيل بجواز عمل المصدر المجموع كقوله
قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا
واما من سمع من عمل المصدر المحدود بالتاء فمحمول على الشذوذ
كقوله يحايي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب
وبقي على المص شروط اخرى لعمل المصدر يناسب بسطه ذكرها
قوله وشرطه التفضيل وافعل التعجب منفيا وان المعنى اقول
معنى ذلك انه مما يشترط في صيغة التفضيل والتعجب ان تكون موجودة
من فعل فلا بد للتفاضل فلا تصاغ من نحو ما نا وبني وجه ثالث انه
لا من زيد بما عليه على بغير وبقي على المص كونه متصرفا
كامل التصرف فلا يبنى من نحو نعم وبيس وعسى وليس لعدم
التصرف ولا من نحو يدع ويذر لعدم كمال تصرفهما وغير
ذلك من الشروط قوله في باب الاشتغال فيما يجب نصبه
كان الشرطية وهلا ومتى اقول لم يتعرض في الشرح للامثال ان
الشرطية فاما هلا فاشار بها الى ان ادوات التحضيض لا يليها الا الفعل افعال
كهلا والا ولولا ولوما فتقول هلا زيدا اكرمته بالنصب لا غير واما
متى فاشار بها الى ان ادوات الاستفهام غير الهمزة ايضا مما يختص
بالفعل نحو متى زيدا ضربته وهل زيدا رايته وانما لم يجعل متى لا يليه
الا الافعال في كلامه على انه من الشروط والاستفهام اذا كان منها
لا يليه الا الافعال لانه قد سبقت اشارته الى ادوات الشروط
فان ادوات الاستفهام غير الهمزة لانه يغلب مجي
الفعل بعدها ولا يجب فيترجح النصب كما سياتي قوله

فيما بين ترجح نصبه اذا تلاها الفعل به اولى كالهمزة وما النافية:
اقول تعرض في الشرح لمثال الهمزة بقوله تعالى ابشرا منا
واحدا نتبعه ولم يتعرض لما النافية والمراد ان ادوات
النفي سواء ما ولا وان ترجح نصب الاسم بعدها في باب
الاشتغال نحو ما زيدا رايته ولا احدا اهنته وان احد ابر منكما
الا با سنحقا وقيل ظاهر مذهب سيبويه في ذلك
اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف انهما يستويان
قوله او عاطف على فعلية غير مفصول باما اقول
لم يبين في الشرح التقييد بعدم الفصل باما واحترز
بذلك من نحو ضربت زيدا واما عمرو فاكرمته
فلا اثر للعطف حينئذ مع الفصل باما لانها من ادوات
الصدر فالكلام بعدها منقطع عما قبلها فالرفع بعدها
ارجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو واما زيدا فاكرمه
قوله فيما يجب رفعه وهذا خارج عن اصل الباب ومثله
وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد ما احسنه اقول
اشار بقوله وهذا الى قسم وجوب الرفع اي ليس من
الاشتغال في شيء لان حقيقته ان يشتغل العامل
بنصبه ضمير السابق او ملابسه عن نصب الاسم السابق
وجب الرفع بالابتداء فانه يخرج عما نحن فيه وادخال
كثير من النحاة هذا القسم في الباب لتكميل القسم
استطرادا ومثل قوله ومثله كل شيء فعلوه
في الزبر غايته على ما له الصدر فان ما لها الصدر انما امتنع
النصب قبله لانه لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل

لا يفسر

١٤

لا يفسر لان المفسر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسر
وكل شيء لا يصح ان يعمل ما بعده فيما قبله يمتنع النصب
فيه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر لان فعلوا صفة والصفة لا تعمل
في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر كما سبق وكذا قرره الشيخ
في الشرح ايضا وكذا الى زيد ما احسنه يمتنع فيه النصب
لان معمول فعل التعجب لا يتقدم عليه فلا يفسر عاملا
فيما قبله كما قرره في الشرح ايضا قوله في التوكيد
ويؤكد باعادة اللفظ او مرادفه نحو كذا كذا فجاجا
سبلا ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابي الا مع
ما اتصل به اقول التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه
تقويته وتقريره في السمع اما لخوف نسيان او لعدم
اصغاء او تجوز الغلط او اعادته بمرادفه كذلك فالاول
اما ان يكون في مفرد او جملة والاول اما ان يكون في اسم
نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا او في فعل
نحو قوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وفي الاول
توكيد فعل والثاني توكيد جملة واما في حرف نحو نعم نعم
والثاني من القسم الاول التوكيد في الجملة كقوله
عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا والله
لاغزون قريشا وقول الشاعر ايا من لست اقلاه ولا في
البعد انساه لك الله على ذاك لك الله لك الله
والقسم الثاني من التوكيد اللفظي التوكيد بالمرادف نحو
قوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا فان الفجاج في اللغة
هي الطرق الواسعة بين الجبال وقولك انت بالخير

حقيقي فمن قال معنى حقيقي هو معنى فمن وقوله ولا يقاد
ضمير متصل اي من احكام التوكيد اللفظي ان لا يقاد
ضمير متصل الا بما اتصل به نحو عجبت منك منك
ومررت بك بك وان لا يقاد حرفا من غير حروف الجواب الا
باعادة ما اتصل به نحو ان زيدا ان زيدا قائم
لانه كالجزء من مصحوبه واما حروف الجواب كنعم وبلى
فلا يشترط فيها ذلك الا ان الاولى ان يوكد الحرف
بمرادفه نحو نعم اجل واجل نعم وربما اعيد الحرف
غير الجوابي بدون ما اتصل به شذوذا كقوله
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء كقوله
في باب عطف البيان ويمتنع في مقام ابراهيم وياسعيد
كرز وفاقا لابن عيسى اقول ان يمتنع عطف البيان
دون البدل في هذه الصور الثلاث لكنه ذكر في
الشرح المسئلة الثانية والثالثة دون الاولى
وهي قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم
فلا يجوز ان يكون مقام ابراهيم عطف بيان من
ايات خلافا لما قاله الزمخشري لان شرط
التطابق في التعريف والتنكير وايات نكرة ومقام
ابراهيم معرفة قوله في البدل او الحسن ان تعطف
هذه الثلاثة ببل اقول اشار الى الثلاثة الاخيرة
وهي بدل الاضراب والنسيان والغلط فتقول
جاءني زيد بل عمرو ثم اذا كان قصد الاول ثم بدا له
غيره فقصد الثاني كان اضرابا وبدالا وان لم

يقصده

يقصده بل سبق لسانه اليه فهو الغلط وان قصد ثم تبين
له فساد ذلك القصد كان نسيانا كما قرره في الشرح وانما جاز
ذلك لان بل توذن بالمعاني الثلاثة قوله في تابع المنادى
والا التابع المضاف المجرد من ال اقول لم يشرح قيد التجرد
من ال الاحتراز به نحو يا زيد الحسن الوجه بالاضافة فانه
يجوز في الحسن الوجه النصب على مراعاة المحل وهو الاصل
والضم على مراعاة اللفظ واعتبار الالف ورد والا محركة
البناء لا تتبع باعتبارها ولا التعلات الى الاضافة هنا هنا
لكونها اللفظية غير محضة فاشبه الحسن المجرد قال المصنف
هذا تمام ما قصدناه والله اعلم وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دايما الى يوم الدين

وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين
كمل شرح زوايد
شذور الذهب
بحمد الله
تعالى
ط

كـ... ولا طلبيه كاضربه ولا تضربه انتهى ويظهر
ترجيح هذا ان شاء الله تعالى وذلك لان اختلاف العلماء
في هذه التقسيمات هل المرجع فيه الى مجرد الاصطلاح
او الى المعنى واختلاف الحذاق بحسب ذلك لا يدخل تحت
نحن. اخبر بان الاول والاصطلاح لا مشاحة في الاصطلاح
لكن تكثير الاقسام وافرادها باسماء اقرب من تقليلها
من حيث انه لا يحوج مجرد بعض ذكر المطلوب باسمائه التي
قرينه اصلا وان كان الثاني في القائل بتثليث القسمة على الوجه
السابق فقد ميز بين الطلب والانشاء بان الانشاء لا خارج له بل
معناه مقارن لفظه في الزمن وذلك لا اقتضاء فيه والطلب له
خارج وفيه اقتضاء اما اقتضاؤه فواضح واما كونه له خارج
فلان النسبة التي بها صار كلاما وهي النسبة الواقعة بين
جزئيه لابد لها من زمن تقع فيه اذا اوجدت وزمنها المستقبل
لانها مطلوبة والمطلوب غير حاصل وذلك قال ابن مالك
في تسهيله في فعل الامر والامر مستقبل ابدا وعلل ذلك في
شرحه بانه مطلوب به حصول ما لم يحصل فلزم استقباله
وهذا المعنى شامل للجملة الطلبية مطلقا امرا ونهيا واستفهاما
واذا ثبت ان له خارجا ثبتت مغايرته مع الانشاء لتنافيهما في
ذلك واما استفهام ... من الطلب معناه الاستدعاء.
وهو حاصل في الحال فهو شبه ذلك قال الشيخ ابو حيان في التسهيل
عن بعض الجماعات ابي الوليد محمد بن رشد بانه نقل ان
قول النحاة في الامر والنهي فعل مستقبل ليس في الحقيقة
هو ذلك الفعل المستقبل انما هو اعتقاده بفعله واستدعاؤه.

قوله

قوله فان الحال الاستدعاء وهو الخبر وهو الاستفهام ليس
خبرا ولا طلبا لما اشتق منه ما ليس بعضه بفعل الكلام من في المستقبل
جعلوه فعلا وهو ضعيف لا معول عليه لان معنى اثبات
الخارج للكلام ونفيه انما هو في النسبة التي صح بها
فيه نفيا او اثباتا واما الاستدعاء والخبر والانشاء
فاوصاف ومعان قائمة بالفاعل واطلاقها على نفس الكلام
من اطلاق المصدر على ... الله كما يطلق الشر على السيف
بهذا الاعتبار فيقولون فلان شر او انما السيف. اي الفعل
الذي هو الشر او سببه عند ذلك على الكلام فصار اطلاقه
عرفا عليه حقيقة عرفية تخصصت تلك المعاني باعتبار الاصل وهي حاصلة
موجودة وقت الكلام فالاخبار وهو افادة المخبر لمخبره
والطلب وهو الاستدعاء من المطلوب والانشاء وهو ايجاد
اللفظ ليوجد المعنى المنشا يحصل كله بمجرد النطق
بالكلام انما الخارج وعدم الخارج للنسبة فالانشاء
لما كان مترتبا على وجود النسبة لم يكن له خارج
لعدم تخلف نسبته بخلاف النسبة الخبرية او الطلبية
فانها تقع في زمن ماض او مستقبل او حال فقولك اضرب
مثلا معناه ان نسبة الضرب للمخاطب وايقاعه
اوجدها على وجه الطلب منتسبة لا تقع اذا اوجدها الفاعل
الا في زمن المستقبل كما ان قولك تضرب غدا معناه ان
نسبة الضرب تقع في المستقبل محقق ذلك وانه
يتبين ان شاء الله تعالى فان قلنا فمن قال كابن مالك
في الكافية انه خبر وطلب هل هو ليس بشيء. كما قال الشيخ قلنا

بانه وجوه الخ هو الانشا عند من يثبت انه هو من وضع
اللغة انما هو امر اثبته الشرع فسموه انشاء فرقا بين ما
نقل عنه وبين ما نقل اليه فلفظ بعت كذا او اشتريت كذا
او اشهد بكذا اخبار ان لغة جعلها الشارع اسبابا
لاحكامها المرتبة عليه فنقلت من الخبر الى الانشا بل
الحنفية يقولون اخبارات على حالها ان الشارع لما ترتب
عليها هذه الاحكام وجبا من حيثيا استحالة الخلف في خبره
ان يتقدم وقوع مدلولها قبل النطق بها فاذا نطق بها
كانت اخبارا عما وقع والجامع بين الفريقين محله
اصول الفقه وهذا القول الجامع تبين به حد الانشا في الخبر
على كلا المذهبين في قضيته ابن مالك في كافيته
وصحح ذلك تعريفه في شرح التسهيل النسبة بقوله
تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب فان الشيخ ابا حيان
اورد عليه النسبة الانشائية فان قلنا فمن الاصوليين
وغيرهم كما سبق من تقسيمهم الى خبر وانشاء فان جاء
الانشاء اخلا في الخبر فتنحصر الاقسام حينئذ في الخبر قلنا
من قال بذلك جعل الانشاء على ضربين ضرب معلوم من
كلام العرب وهو الامر والنهي وهو الاستفهام بنا
على تقسيم الانشا لانه ليس بخبر وقد يسمونه
ضربا من الحقائق الشرعية المنقولة من الحقائق اللغوية
وهي صيغ العقود والطلاق والفسوخ وغيرها مما
هو في كتب الفقه معروف بانه انشاء او بخلاف كالقسم
ونحوه ومن ثم جعل القرافي في فروقه الفرق بين الخبر

والانشا

١٦ ١٩٦

والانشا ان الخبر يكفي فيه الوضع في جميع صوره والانشا
فقد يكون منقولا عن اصل الوضع كما في العقود والطلاق والعتق
ونحوها وقد يقع انشاء بالوضع كالاوامر والنواهي قوله
في تعريف الاعراب في اخر الاسم المتمكن والفعل
المضارع اقول كان في النسخة التي بيده الخ
شرح عليها في اخر الكلمة ولهذا قال في الشرح
وقولي في اخر الكلمة ثم رأى المصنف ان يصرح
بما يدخله الاعراب من الكلمات الثلاثة فقال في اخر
الاسم الخ ومعناه ان المعرب من الكلمات الثلاث
نوعان احدهما الاسم المتمكن وهو ما لم يشبه
الحرف فيما يختص به على الوجه المذكور في
المطولات نحو زيد رجل ورجال وهنود والثاني الفعل
المضارع لكن يشترط له تجرده من مباشرة نون التوكيد
شديدة كانت نحو لينبذن في الحطمة او خفيفة
لنسفعا بالناصية ومن نون الاناث نحو النسوة يخرجن
فخرج منه الحرف والاسم الذي يشبه الحرف ويسمى
غير متمكن والفعل الماضي والامر والمضارع اذا اتصل
به نون التوكيد او الاناث فانها مبنية وقد
ذكرها في باب البناء وما يبنى عليه من حركة او سكون
قلنا ولو اقتصر على ما كان في النسخة الاولى وهو في اخر الكلمة
لا ضير في ذلك لان الالف واللام في الكلمة للجنس لا للاستغراق
وقوله او لا يجلبه العامل عطف على الاثر في الاعراب
وهو لا يكون الا في النوع غير المذكور فان ذلك ليس لنا ان

تخلفه العامل في غيرها حتى تخرج بعد ان يفيد ما يخلفه
العامل وانما قصد المصنف بذلك مطابقة الا انه اهمل
تغيير المضارع بتجرده من النونين احاله على ما ذكره في
باب البناء. قوله في باب جمع المذكر فيما الحق به
في اعرابه وعالمون اقول وقع في هذه اللفظة اضطراب
فمنهم من قال اسم جمع وعليه جرى المصنف في التوضيح
تبعا لابن مالك ولم يسبقه الى ذلك احد احتجاجا بان عالمين
اسم مخصوص بمن يعقل والعالم عام بمن يعقل ومن لا يعقل
والجمع لا يكون اخص من مفرده ومنهم من جعله جمعا
لم يستوف الشروط لكونه من حيث ان عالما اسم جنس وليس بعلم
ولا صفة سواء. قلنا ان اشتقاقه من العلم او من العلامة.
وبالجملة ملحق بجمع المذكر السالم في اعرابه
بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا تقول يفنى العالمون
وخلق الله العالمين والحمد لله رب العالمين
قوله فيه وسنون وعشرون وبابه واهلون وعليون
ونحوه اقول اهمل في الشرح عشرين وبابه
وما بعده فاما العشرون وبابه فالمراد به العقود
الثمانية اي التسعين وهي اسماء جموع على الاصح
لا جموع على سبيل التفويض كما قرره بعضهم
حوجها له بشيء. ضعيفا واما بابا واما باب سنين
وقد شرحه المصنف بقوله واشرنا بقولنا وبابه
الى وافراد الضمير في بابه يدل على انه لم يطر في النسخة القديم
يشرح عليها عشرون فلا يقال انه لم يذكر المصنف

في ال

في الشرح العشرين وبابه لوضوحه واما اهلون فمن جموع
التصحيح التي لم تستوف الشروط فانه جمع اهل
قال وهو لا علم ولا صفة قال الله تعالى شغلتنا
اموالنا واهلونا وقال تعالى قوا انفسكم واهليكم
نارا واما عليون فجمع مستوف للشروط لانه
سمي به فصار مطولا له مفردا او هو اسم لاعلى الجنة
وكانه في الاصل على وزن فعيل من العلو وهذا اصلح
بطن من صفات العقلاء فجمع جمع ما يعقل وسمي
به وقوله ونحوه يحتمل عود الضمير على عليين
فيكون ما سمي به من الامكنة من المجموع كصفين
ونصيبين وفلسطين وذارين ونحوه ويحتمل ان يكون
المراد ونحو ما سبق وذلك معلوم من شرح كل نوع
مما سبق قوله في باب الامثلة الخمسة واما
اتحاجوني فالمحذوف نون الوقاية اقول هذا جواب
عن سوال مقدر وتقديره ان النون في الامثلة
الخمسة تحذف في حالة الرفع فيما اجتمعتا
فيه مع نون الوقاية وذلك في قوله تعالى
اتحاجوني في الله وقد هذا اتى على قراءة من
قراها بنون واحدة وقد حذفنا من غير ناصب
وجازم وكان الاصل اتحاجونني بنونين الاولى
فيهما نون يفعلون والثانية نون الوقاية فحذفت
نون الرفع فصار بنون واحدة فاجاب بان المحذوف
نون الوقاية في ذلك كما هو مذهب الاخفش

والمبرد وابي علي الفارسي وابو الفتح ابن جني واكثر
المتاخرين وازهان مختار ابن مالك وباقل سيبويه
ان المحذوف انما هو نون الرفع ووجه الاول ان النا
ئبة هي التي حصل بها الثقل والتكرار فهي اولى
بالحذف وان الحاجة اليها لان نفي الفعل للكسر او غيره
على الخلاف والمشهور في ذلك وهذا خاص بنون الرفع
ولان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة
عليها الى غير ذلك من الادلة وللناس حجج لانطول بذ
كرها وقوله فيه خلافا وان تعقبوا افرد بالتعقيب افنون
كانه لم يتعرض له في الشرح لظهوره فما فرق به
الجر وبين المضارع المعتل بالواو وقد كان ينبغي
ونونه نون الرفع وبين ما يتصل بنونه نون اناث وقوله
فعلي وان تعقبوا افرد بالتعقيب منصوب بان المصدرية واصله
تعقبون بواوين فحذفت احدى الواوين للاستثقال ثم دخل
الناصب فحذفت النون وقوله على هذا يعقون فجاز في الشيخ
وان يقال لها موز [illegible] بمجرد وهو مستبعد او في بالخبرة
قوله في باب المعتل وشواهده من يتق ويصبر من قول العزل
هذا ايضا جواب عن سؤال مقدر اي كيف ثبتت حرف العلة
من المعتل مع وجود الجازم وهي من الشرطية على قراءة
من يتقي بالياء ويصبر بسكون الراء فاجاب بانه منزول
ولا يعترض فيما فرد من الحكم وقد ذكرنا له وجوها من
التاويل احدها ان اليا للاشباع لا اليا الاصلية
الثانية ان من موصولة ويتقي [illegible] اط النوابع [illegible]

فمن اتى بالبا والزا والفا والهمزة واما الانة وحل بنية
الوقف واما عن القطع على المعنى لازمن التوصل فيها في الشرطيه
فلم التقا من حذف الفا في خبرها فهذه تاويلات ضعيفة الاول
منها بانه لا دليل على الاشباع والثاني بان محل التسكين
في نون الحر كانت حينا كانت في كلمة واحدة وضعف الباقي بالاستبعاد
ولاجل ذلك اختار ابن مالك في التسهيل ان الجزم فيه في
المعتل في السعة ومثله في الشرح بالاية وغيرها من الامثلة
قوله في باب البناء ما بني على الفتح نحو ليسجنن وليكونن
خلافا للتبلون ولا يصح نحا اقول لم يتكلم المصنف
في الشرح على تقدير ليسجنن وليكونا وانما مثل بقوله
لينبذن في الحطمة ولامر وهذا للامر في ذلك
بين نون التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو ليكونا وقد كان
كان التمثيل الواقع في المشهور اولى من حيث انه جمع بين الثقيلة
والخفيفة في اية وكذا الكلام يعرض في الشرح لقوله تعالى
ولا يصح نحا استغنا عن ذلك بقوله تعلى ولتسمعن
فانه مثله في كون اخر الفعل صحيحا اذ ليس فيه الضمير ونون
الرفع ثم اتى بالنون المشددة فحذفت نون الرفع
استثقالا فالتقا ساكنان فحذفت الواو وبقيت الضمة
دالة عليها فالفاصل هو الواو المقدرة بخلاف لتبلون في
امر الجمع فانه صحيح ولتسمعن اولى لجمعه الامرين في
اية واحدة نعم تعرض في الشرح لتقدير الاصل والحذف
في لتسمعن دون لتبلون وذكر ذلك في لتبلون اولى لانه
اخفى والاصل فيه لتبلوونن بواو هي لام الكلمة وبعدها

واو الضمير ونون الرفع ثم نون التوكيد فحذفت نون الرفع
لتوالي الامثال وتحركت الواو التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف وواو الضمير فحذفت الالف
لذلك وضمت واو لدلالة على المحذوف لانه لو بقي
لو نطق به وان شئت قلت استثقلت الضمة على الواو الاولى
فحذفت الواو الاولى وحركت الواو بحركة مجانسة دالة
على المحذوف قوله وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال
والاعلام ثم مثل الاعلام بنحو بعلبك اقول
لم يتعرض في الشرح للمركب من الاعلام والمراد به كل
اسمين نزلنا ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث والحق
فيه ان الجزء الاول ان كان اخره ياء كان ساكنا مطلقا نحو
معدي كرب وقالي قلا والا فهو مبني على الفتح نحو بعلبك
وحضرموت وسيبويه واما الجزء الاخير فان كان كلمة
ويه اعرابا اعراب ما لا ينصرف لوجود علتين فيه العلمية
والتركيب على افصح اللغات واللغة الثانية اضافة صدره
الى عجزه فيجري على ما يقتضيه الحال من صرف وغيره
والاول معرب بحسب العوامل الا انه ان كان اخره ياء
نحو معدي كرب فلا يظهر فيه فتحة في حالة النصب لثقلها
في المركب بخلاف غيره نحو القاضي لم يخف فانه تظهر
فتحتها واللغة الثالثة ان يبنى الجزءان تشبيها بخمسة
عشر وهي اللغة هي اقرب الى كلام المصنف وصيانة
قوله فيه ايضا في تمثيل الظرف بالحال بالجملة وعلى
حين تستصحب كل حلبة اقول لما قال واعرابه

199

219

مرجوح قبل الفعل المثنى ينتهي الى الماضي والمضارع
المبني ويستشهد في هذا البيت لاتصال نون الاناث
به نحو يفعلن ويبنين وجر ومن ثم على ابن مالك قوله في الكافية
وقيل فعل ماض البناء ارجح بانه لا يتقدم بالماضي ولهذا
قال هو في البينة واختير بناء مثلو فعل ينبيا فيشمل النوعين
وهو الصواب قوله فيما بني على الفتح او نائبه وفي
نحو فاتيات ارجح من كسره اقول لما بين المصنف
ان المبني على الفتح او نائبه هو اسم لا العاملة عمل
ان وهو ما اداه بقوله الناصبة للجنس ومثل بالحالة التي
تبنى فيها الفتح بلا رجل ولا رجال وبالحالة التي
بني فيها على نائب الفتح بما بعده وجعل منه لا غاية
في ان هذا الفعل حسنها بل يجوز ان يبنى على الفتح
بل هو الارجح ويروى بالوجهين قول سلامة بن جندل
ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
وفي ذا العارض على من عين الكسر وعين الفتح كابن عصفور
او كسر مع التنوين كابن خروف وبالوجهين بعض
المغاربة الجهلاء على ان حركة الاسم لا حركة اعراب
وبناء فمن قال اعراب كسر ومن قال بناء فتح
قوله ولك في الثاني من نحو لا رجل ظريفا ولا ماء ماء
باردا النصب والرفع والفتح قلت لم يتم مسالة
لا ماء ماء باردا وحقيقته انه اذا كان اسم لا مجرد
ولم يفصل وصف بمفرد غير مفصول نحو لا ماء ماء باردا
في بالثاني صفة للاسم لا لان الاسم الجامد اذا وصف

في ان يقع صفة والصفة فيها ثلاثة اوجه فيكون هذا
من امثلة الصفة والقول بانه توكيد خطأ لانه اذا كان
من التوكيد المعنوي فهو بالفاظ مخصوصة كالنفس
والعين وان كان من التوكيد اللفظي فليس معناه
بعد ان وصف معنى الذي قبله بل تغيير معناه ولا يقال
ايضا انه بدل لان بعضه لفظ الاول ولو كان قد وصف
قلنا ويحتمل بان يجعل تابعا صفة لما الاول ولا مانع
حينئذ ان يكون ما الثاني توكيدا للاول ومن زعم
ان المانع من كونه توكيدا ان الاول نكرة غير محدودة
فيرد عليه بان ذلك في التوكيد المعنوي لا
اللفظي قوله فيما بني على الضم في التمثيل بقبضت
عشرة ليس غير فيه من ضم ولا تنوين اقول
لم يشرح هذه اللفظة والمراد ان غير اذا قطعت
عن الاضافة كان فيها اوجه اربعة الفتح مع
التنوين ودونه الضم مع التنوين ودونه وتوجيه
ذلك رتب على مقدمته وهي ان ما يجب اضافته
من اسماء الزمان والمكان ونحوهما وقبل وبعد
وفوق وتحت وما اشبهها اذا قطع عن الاضافة
فاما ان ينوي لفظ المضاف اليه فيكون ذلك معربا
والحركة فيه على الاعراب غير انه لا ينون واما ان ينوي
معنى الاضافة فيجب البناء على الفتح واما ان
لا ينوي شيء منها فيعرب وينون اذ لا موجب
لترك التنوين اذا علمت ذلك فاول الاوجه الاربعة

في غير توجيهه ان يكون اسم ليس محذوفا وغير مقطوعة
من غير نية المضاف اليه ولا معناه اي ليس المقبوض
غير اي مغايرا لذلك الحق والثاني توجيهه ان يكون على نية
المضاف اليه اي ليس المقبوض غيره فالفتحة اعراب قطعا
والثالث توجيهه ان يكون غير اسم ليس وهي مقطوعة
عن نية لفظ المضاف اليه وعن نية الاضافة والرابع
في توجيهه مذهبان احدهما وبه قال المبرد والمتأ
خرون ان ضمه غير ضمة بناء تشبيها بقبل وعلى
هذا يحتمل ان يكون في موضع رفع على ان يكون اسم
ليس وان يكون في موضع نصب على انه خبرها نصب
والثاني مذهب الاخفش ان هذه الضمة اعراب وهي
اسم ليس والخبر محذوف وقال ابن خروف يحتمل
الوجهين وجرى عليه المصنف في شرح التسهيل
غير انه ضعف الوجه الثاني بما يضعف له
منه ارجحية بعض الاوجه السابقة على بعض وقد
علمت ما قررناه الآن ليس لها حالة يكون البناء فيها
على الضم على الارجح الا في حالة واحدة وهي ما
اذا نوي معنى الاضافة دون لفظ المضاف اليه فقصر
المصنف عليها بقوله فيه ضم ولم ينون ولكن هذه
العبارة يدخل فيها ما اذا نوي لفظ المضاف اليه
بدليل انه في الشرح اذ خلطها تحت الضم من غير
تنوين ثم قال ويكون الضمة على هذا ضمة
اعراب وفيه استدراك على في المتن قوله

فيما لا يطرد فيه شيء بعينه وذات بمعنى بناه اقول
معنى الكلام ان ذات الطائية بمعنى التي اذا قلنا
بما هو الاكثر فيها البناء على الضم فيكون من هذا
الباب ومثلها ذوات ايضا بمعنى اللاتي وعلى هذا
اقتصر ابن مالك فلم يحك فيه الا البناء على الضم
وحكى غيره اعرابها كاعراب ذات بمعنى صاحبة
وذوات بمعنى صواحب وانما ذكرت ذات الطائية
لان الشيخ لم يبين في الشرح مقالة البناء فيها
قوله فيه وبعض الضم وبالكاف والآن وامس وحيث
مثلثا اقول هذا القسم السابع من الاسماء
المبنية التي لم يطرد فيها شيء بعينه
ولم يتعرض له في الشرح مع ان ذكر كلامه
في ذلك الكتاب بانها سبقه ثم شرح سنه
ولم يشرح هذا السابع فكلامنا الآن في بيانها
فمثال لما بني من الظروف على السكون والغالب
ضم فيها وهي حيث ضربا للماضي نحو واذ
واذ قال موسى لقومه وهو الكثير
ويقع دونه للمستقبل عند من اثبته ومثل
ذلك بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها
واما الآن فمثال لما بني على الفتح وهو
ظرف للزمان الحاضر والالف واللام فيه زائدة
لازمة على الاصح وقيل عهدية للحضور به
واما امس فمثال لما بني على الكسر

هذا اذا كان المراد به معينا وهو اليوم الذي قبل
يومك فاما ان اريد يوم من الايام الماضية
مطلقا فانه يعرب واما حيث ففيه ثمان
وفيها ست لغات حيث بالياء على الاكثر
وهي مثلثة البناء وهو معنى قول المصنف
مثلثا وحوث بالواو مع التثليث ايضا وهي
وهي لغة طي واما عكس بناء الضم وعلم
تذكره لكون المصنف لم يذكر من عمل
بناء الاقسام التي ذكرها الا بعضها او القصد انما هو
التنبيه على متناوله من غير تطويل قوله في تعريفها
الفاعل على جهة قيامه به او وقوعه منه ومثل بما مثله اقول
لم يبين في الشرح المراد من الاتيان بحيثيتها على
عادته غالبا بل سكت عن ذلك والمراد ان الفعل
القائم بالفاعل اما معنوي نحو علم زيد او عدمي
نحو مات زيد والذي على جهة وقوعه منه نحو ضرب
زيد وانما قلنا في علم زيد انه قام به الجعل لان الفعل
على الارجح من مقولة الانفعال لا من مقولة
الفعل وانما قلنا ان الموت عدمي لانه عدم الحياة
وتقابلهما تقابل العدم والملكة كما هو الارجح
ايضا قوله في النائب عن الفاعل عند ما يذكر عنه
والمجرور غير المعرب عليهم ومنه لا يرفع منها
اقول لم يتعرض في الشرح للآية الاولى
والمراد ان الذي يسند هنا نائبا عن الفاعل اذا كان

بالفاعل

ترك [illegible]

البناء [illegible] على [illegible] ابن احمد الشهوني

هذا الشرح زوايد شذور الذهب
في معرفة كلام العرب
للعلامة ابن هشام
الانصاري رحمه
الله
تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل ومن المقدمات لابن رشد كان العلم في الصدر الاول والثاني في صدور الرجال
ثم انتقل الى الجلود وصارت مفاتحه في صدور الرجال فلابد لطالبه من
من معلم يفتح [illegible] وفي [illegible] بعض الحكماء العلم [illegible] عليه
[illegible] من [illegible] من علمه [illegible]
ثم [illegible] وجده [illegible]
او [illegible] ان [illegible] ما [illegible] ان [illegible]
ما [illegible] ان [illegible] انتهى كلام ابن رشد
[illegible] العالم [illegible]